

مقابلات

عبد الرحيم ملّوح*:

وثيقة الأسرى رد على تهميش دورهم السياسي وعلى عجز القادة عن الوفاق

أجرى المقابلة: خالد فرّاج وزكريا محمد*

■ ما الجديد الذي أضافته تجربة السجن إلى عبد الرحيم ملّوح؟ ما القناعات التي تغيرت، وما القناعات التي أضيفت؟

□ بداية، لم أكن أتوقع هذا الحكم القاسي الذي صدر بحقي عن المحاكم العسكرية الإسرائيلية، لسبب بديهي هو أنه مخالف للقانون الإسرائيلي ذاته. منذ المرحلة الأولى شعرت بأن الإسرائيليين يتعاملون معنا كفلسطينيين من زاوية مصالحهم الأمنية والسياسية، وهم لم يسلموا حتى الآن بأننا شعب صاحب حق في تقرير مصيره، ويدبرون كل العملية معنا من منطلق أن حصولنا على حقنا السياسي وحقنا في تقرير المصير هو بمثابة إلغاء لهم. يجري التعامل مع الأسير الفلسطيني في السجن وفق المنظور الإسرائيلي، ووفق القانون الإسرائيلي، باعتباره "سجيناً أمنياً". لكن هناك فارقاً بين السجين الأمني وبين المناضل السياسي في سبيل الحرية. الأسرى بالنسبة إلى السلطات الإسرائيلية سجناء أمنيون داخليون ارتكبوا جرماً ما، ولذلك لا بد من معالجة موضوع الأسرى ووضعهم كأولوية في العمل الفلسطيني الرسمي والشعبي. لقد كان هناك، خلال مسيرة الثورة بشكل عام، وبعد توقيع اتفاق أوسلو بشكل خاص، تقصير في طرح قضية الأسرى. الأسير الفلسطيني مناضل من أجل الحرية تنطبق عليه اتفاقيات جنيف في زمن الحرب وفي وقت السلم، وبالتالي هو أسير حرب وليس سجيناً أمنياً. أعتقد أن هذا التوجه يجب أن يكون في صلب المعركة السياسية والمعركة القانونية الفلسطينية على المستوى الدولي، وعلى جميع المستويات. وهذا يخدم السجين، ويخدم مجمل القضية الوطنية الفلسطينية.

■ هل يعني ذلك أنك ترى أن الجهد الذي بذل رسمياً وشعبياً حيال هذه القضية لم يكن بالمستوى المطلوب؟

□ للأسف الشديد لم نتعامل مع هذا الموضوع بالشكل اللائق. فعندما وقعت اتفاقيات الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية، تم تجنب أي ذكر للأسرى. كما أننا لم نخض هذه المعركة على صعيد دولي، وبقية قضية الأسرى موضوعاً للعلاقات العامة الفلسطينية - الإسرائيلية فقط. لكن الأهم هو ما لمست من أن الإسرائيلي أدرك ويدرك أهمية وحساسية الشعب الفلسطيني وقيادته تجاه موضوع الأسرى. وهذا ما حوّل قضيتهم إلى موضوع ابتزاز عند صانع القرار الإسرائيلي. فهو يبتز الجانب الفلسطيني بهذه القضية في الوقت الذي يشاء. هناك الآن 11.000 أسير في السجون. لا توجد قرية في فلسطين أو عائلة إلا وهي منكوبة بقضية الأسرى. وهذا ما سهل تحولها إلى أداة ابتزاز سياسي بيد إسرائيل. وأبرز مثل لذلك هو المثل الأخير (الإفراجات عن معتقلين في أعقاب أحداث غزة)، وهناك العديد من الأمثلة السابقة له. بعد سنة 1994 تم الإفراج عن مجموعات من الأسرى، ثم تم إدخالنا في تصنيفات. فهناك من على يديه دماء، ومن ليس على يديه دماء! وكأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي منذ البدايات كان يتم برمي القرنفل على بعضنا بعضاً! أو كأن لا دماء على أيدي الطيارين الإسرائيليين والضباط الإسرائيليين. دماؤنا لها مغزى، والدماء الإسرائيلية لها مغزى آخر! كذلك اعتمدوا التقسيمات السياسية: هذا من "فتح"، وذاك من "حماس"، وآخر من الشعبية. واحتمالات الإفراج رهن بالموقف السياسي لأحزاب المعتقلين، وتحديد الموقف من موضوع التسوية ومن أساليب الصراع مع الاحتلال. وفي أعوام انتفاضة الأقصى تضاعفت أعداد الأسرى في السجون الإسرائيلية، وازداد التوظيف الإسرائيلي لهذه السياسة.

منذ سنة 1994 اعتمدت السلطات الإسرائيلية سياسة "بإدرات حسن نية"، مرتبطة بشروط سياسية وبالأعياد، الأمر الذي فاقم معاناة الأسرى لأن المعايير في الحالتين لم تكن واضحة. وكانت الإضرابات عن الطعام المحرك الرئيسي لقضية الأسرى على المستويين الشعبي والرسمي. وما عدا ذلك فإن موضوعهم بقي يراوح مكانه.

ما زلنا اليوم في الدائرة نفسها: إما بادرات حسن نية، وإما مبادلات كما حدث مع حزب الله في سنة 2004. في الفترة الأخيرة، سنة 2007، نحن أمام بادرات حسن النية، والإسرائيليون يقدمونها في إطار ابتزاز سياسي (أسرى في مقابل التزامات أمنية)، أو في إطار تقوية طرف على طرف آخر في الساحة الفلسطينية. خطورة هذه السياسة أنها تعبت بحياة البشر وإنسانيتهم. ومن منطلق المبادلة أقدمت إسرائيل على حملات اعتقال ذات طابع سياسي. فعندما أسر الجندي الإسرائيلي في قطاع غزة لجأ الإسرائيليون إلى اعتقال نواب حركة "حماس" ووزرائها بهدف الوصول إلى صفقة تبادل.

المحاكم والصفقات

وهناك أمر عايشته في الأسر، ويسيء إلى النضال الوطني الفلسطيني. إنه ما يعرف بـ "الصفقات": تُعقد الصفقة بين محامي المعتقل والمدعي العام، ويتم بموجبها إقفال الملف. يقبل المعتل بالتهمة المقررة له سلفاً، ويذهب المدعي العام والمحامي إلى القاضي العسكري ويعرضان عليه الاتفاق! الخطر في الموضوع أن الصفقات التي تتم في المحاكم - وهي تمثل بحسب رأيي ما يقرب من 98% من الحالات التي تقدم إلى المحاكم اليوم - تفرغ النضال الوطني من مضمونه الشرعي، وتحول المناضل إلى منتهك للقانون الإسرائيلي لا أكثر، بدلاً من أن يكون مناضلاً من أجل الحرية.

الفارق الجوهرى بين من يقبل الصفقة وبين من يدافع عن قضيته باعتبارها قضية سياسية وطنية، هو أن الثاني يضيف شرعية على الحقوق الوطنية الفلسطينية، بينما الأول يضيف شرعية على المحاكم الإسرائيلية. عدد قليل يقف هذه الأيام ليدافع عن نفسه، ويرفض الاعتراف بالحكم أو بالمحكمة. وأعتقد أن قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية كلها تواطأت، بالإهمال أو السكوت، في هذا الموضوع. وبالإضافة إلى ضرر الصفقات المبدئي فإنها تريح الجهاز القضائي الإسرائيلي وتقلل تكاليفه. فبدل أن يذهب المعتقل إلى المحاكم عشرات المرات ينتهي الأمر بجلسة أو جلستين، فضلاً عن أن الصفقات تزيد أحياناً في الأعباء المالية التي تتحملها عائلات الأسرى. فإذا كان المحامي لا يتقن عقد صفقة مرضية يذهب المعتقل عادة إلى محام آخر، الأمر الذي يكلف عائلته رسوماً وأجوراً إضافية.

■ لننتقل الآن إلى الحديث عن حياة الأسرى داخل السجون، عن الوضع الصحي وغيره.

□ لم أحتج إلى العلاج في مستشفيات. وأنا سعيد جداً لذلك. لكن من الروايات التي سمعتها يمكن القول إن العلاج في مستشفيات السجون سيئ جداً. أحياناً يفضل السجناء تحمل المرض على الذهاب إلى المستشفى. وهناك حالة أُفرج عنها مؤخراً، وما زالت تعاني المرض، وهي الأسير الأردني سلطان العجلوني، المصاب في غشاء المعدة. قال لي أنه فضل البقاء في زنزانته في سجن هداريم وتناول دوائه فيه، وعلى مسؤوليته، على الذهاب إلى مستشفى سجن الرملة.

هناك أعداد كبيرة من الأسرى المرضى بسبب قساوة السجون والتقدم في العمر. قابلت سجيناً مصاباً، هو أبو علبة الذي قام بتنفيذ عملية دهس جنود في جنوب مدينة تل أبيب في بدايات الانتفاضة. قدمه مبتورة، ولا يحظى برعاية خاصة. يعيش كما السجناء الأصحاء في غرف السجن، على الرغم من أنه يحتاج إلى خدمة. الأسير ليس "كانتينا". لا يكفي أن ترسل إليه ما يجعله يشتري من "الكانتين". السجن حياة، وطموح إلى الحرية.

شيء آخر، الأسير أصبح الآن يكلف أهله أو نفسه ما يقرب من 400 شيقل شهرياً (100 دولار). كمية الطعام الذي تقدمه إدارة السجون غير كافية، ونوعيته رديئة. كما أن إدارة السجون اتخذت قراراً بعدم توزيع السجائر على المعتقلين من ميزانيتها، الأمر الذي يضطر الأسرى إلى شراء سجائرهم على نفقتهم الخاصة، وكذلك غيرها من الحاجات، وخصوصاً أدوات التنظيف. وهناك قضية السجينة التي ولدت طفلتها بعملية قيصرية وهي مكبلية في مستشفى كفار سابا. طفلتها التي تبلغ من العمر الآن 3 - 4 أشهر موجودة في الزنزانة مع الأم. أين الإنسانية لطفلة بهذا الوضع؟

قضية الأسرى قضية كبيرة. استفضت في هذا الموضوع لأنني أشعر بأن هنالك مسؤولية على القيادة السياسية الفلسطينية، وعلى لجان حقوق الإنسان الفلسطينية، وعلى لجان حقوق الإنسان العربية والدولية. عندما التقيت الرئيس أبو مازن طرحت القضية عليه، واتفقنا على ترتيب لقاء يحضره وزير العدل والأطراف المعنية لنحاول استخراج صيغة ما لهذا الموضوع.

■ ما هو شعور السجناء تجاه ما يجري خارج السجن في مجال العلاقات الوطنية؟

□ يوجد لدى السجناء هاجس أريد إبرازه، وهو يتعلق بمدى احترام قيادات الفصائل والقيادة السياسية لرأي المعتقل السياسي. هناك إحساس بأن لديهم دوراً في الشأن الفلسطيني، وأنهم يستطيعون أن يفعلوا شيئاً. وقد أثبتوا ذلك في عملية صوغ وثيقة الأسرى. هذا الموضوع انعكس على إدارة السجنون نفسها التي كانت تنظر إلى السجناء من زاوية الأكل والشرب والإضراب و"الكانتين" فقط، إذ أخذت بعد الوثيقة تبحث عن صيغة جديدة للعلاقة بالأسرى. نريد هيئة وطنية فلسطينية تعالج قضايا السجنون سياسياً في الخارج، وقضاياهم في الداخل. وثيقة الأسرى شكلت منعطفاً. للأسف حدثت ضغوط على بعض موقعي الوثيقة من القيادات في الخارج كي تحد من تدخلهم. مورست بعد صدور وثيقة الأسرى ضغوط على معتقلي "حماس" والجهاد كي يصدرُوا بيانات سياسية ضد قناعاتهم. كانت وثيقة الأسرى تدخلاً نوعياً في الرأي العام والقرار السياسي الفلسطيني حدث لأول مرة منذ أربعة عقود. والأخطر من ذلك هو أنه تم إيصال الانقسام بين "حماس" و"فتح" إلى السجنون، الأمر الذي أثر في وحدة الأسرى. واستغلت إدارة السجنون ذلك، وفصلت بين أسرى الحركتين. وهكذا صار من الصعب على الأسرى أن يقوموا بفعل الكثير سياسياً، وخصوصاً بعد ما أقدمت عليه قيادة "حماس" من حسم سياسي بوسائل عسكرية وما رافقه وتبعه من ممارسات. واجب الأسرى الآن هو صون وحدتهم الداخلية في مجابهة سلطات السجنون أولاً، ومن ثم البحث في دورهم السياسي بعيداً عن التجاذبات السياسية الخارجية.

■ سمعناك تتحدث عن ظاهرة سلبية تتعلق بالمعتقلين هي "تحميل الأحكام". نرجو أن تشرحها لنا.

□ هذه ظاهرة سلبية برزت في السنين الماضية، لكن وعي كثير من الأسرى، والتعاون مع القيادات السياسية والقانونية خارج الأسر، أفشلاها. وتمثلت في لجوء القضاء العسكري الإسرائيلي (الادعاء، والمحاكم) إلى بدعة قضائية غير موجودة حتى في القضاء المدني الإسرائيلي المتعامل مع الأسرى الفلسطينيين، وهي قبول عقد صفقة بواسطة المحامين وبموافقة الادعاء العام بين أسرى محكومين بأحكام عالية، مؤبدة مثلاً، وبين أسرى ستجرى محاكمتهم. في هذه الصفقة يقبل الأسير الذي ستجرى محاكمته بحكم عشرة أعوام مثلاً على أن يحكم فعلياً خمسة أعوام، ويتحمل أسير محكوم بالسجن المؤبد الأعوام الخمسة الأخرى. خطورة هذا الإجراء أنه مخالف لأبسط المبادئ القانونية. وقد جرى إفشال هذه السياسة في بدايتها لأنها تضر بالأسرى جميعاً. لكن لماذا لجأت أجهزة القضاء العسكري إلى هذا الأسلوب؟ الهدف هو إفساد القضايا المنظور بشأنها من الناحية السياسية من جهة، والتغلب على عقبة عدم قدرة الادعاء على تقديم الأدلة الكافية، من جهة أخرى. لكن الأهم من هذا كله هو خلق إشكاليات لاحقة في المجتمع الفلسطيني. فكيف ستنظر عائلة ما إلى مناضل خرج من الأسر بعد تمضية مدة حكمه وهي تعلم في الوقت ذاته أن ابنها أو قريباً لها ما زال في الأسر لأنه حمل أعواماً أخرى عن هذا الأسير المحرر، وخصوصاً عندما يرافق، وقد حدث أن رافق، هذه العملية أساليب غير سليمة. لكن تضامناً وعملاً حثيثاً من الجميع وأد هذه البدعة منذ بدايتها. وقد تضامن من أجل وأدها أكثر من طرف، بمن في ذلك صحافيون من أهلنا في مناطق 48، وصحافيون إسرائيليون.

وثيقة الأسرى

■ كيف توصلتم إلى صوغ وثيقة الأسرى داخل السجنون؟

□ يشعر الأسرى كمجموع بحالة من التهميش فيما يتعلق بدورهم في المساهمة في صنع القرار السياسي الوطني بشكل عام. وطوال المرحلة الماضية اقتصرت العلاقات بينهم وبين القيادة السياسية على صلة كل واحد بتنظيمه. وفي معظم الأحيان لا يؤخذ بأرائهم. وباستثناء وثيقة الأسرى، التي تحولت بعد مناقشتها والموافقة عليها، إلى وثيقة للوفاق الوطني، لم يصدر عن الأسرى، طوال الأعوام الأربعين الماضية، مساهمة جماعية في الشأن الوطني سياسياً، إذا استثنينا مساهمتهم الكبرى المتمثلة في وجودهم في الأسر كأسرى حرة من أجل قضية نبيلة هي قضية حرية شعبهم واستقلال وطنهم. ويرتفع بالترتيب منسوب المطالبة بدور جماعي للأسرى وأخذ آرائهم في الاعتبار، ولا سيما أن بينهم أمناء عامين، وأعضاء مجلس تشريعي، وقادة على مستوى وطني وعلى مستوى تنظيماهم ومناطقهم، وكوادر قيادية ومناضلين أفنوا الجزء الأكبر من أعمارهم في معتقلات الاحتلال وسجونهم. وبات يتردد بين الأسرى تعبير "أنا لست (كانتينا) فقط". أي لا يكفي أن ترسل السلطة الوطنية أو التنظيم مبلغاً شهرياً للأسير من أجل شراء بعض الحاجات الضرورية من "الكانتين" داخل جدران السجن.

هذا المناخ السياسي تولد من إحساس الأسرى بخطورة الوضع السياسي الفلسطيني. وساعد على تحوله إلى مساهمة ذات شأن مصادفة وجود عدد من الأسرى القادة على المستوى الوطني، أو على مستوى تنظيماتهم، أو على مستوى المعتقلات. وامتداداً للحوارات اليومية بينهم، وكلها كانت تركز على الهم الوطني الفلسطيني وعلى دورهم ومساهماتهم فيه، استجاب هؤلاء الأسرى لمتطلبات الواقع، وانخرطوا في صوغ وثيقة باسمهم ومن موقعهم، ليضعوها على طاولة مؤتمر الحوار الوطني.

لقد انجذب المشاركون في إعداد وصوغ وثيقة الأسرى، والمساهمون فيها من الأسرى بهذا الشكل أو ذاك، إلى المصلحة الوطنية، وقدموها على أي اعتبارات فئوية أو شخصية. ويمكن القول إن الوثيقة تمثل ما هو مشترك بين مختلف قوى وتيارات الشعب الفلسطيني السياسية والاجتماعية في هذه المرحلة التاريخية. وهي تعبر عن مصالح الشعب الوطنية، ولا تعبر عن رأي أو مصلحة طرف بعينه. وما زلت أعتقد أنه لو جرى احترام هذه الوثيقة، ولا سيما بعد إقرارها وتوقيعها من الجميع في غزة بتاريخ 2006/6/27، وجرى العمل وفق ما ورد فيها، لكننا تجنبنا، ربما، ما آلت إليه أمور الساحة الفلسطينية حالياً، التي وصلت إلى حد الحسم السياسي بوسائل عسكرية على أيدي قادة "حماس". وهذا ما وضع المشروع الوطني الفلسطيني ووحدة الشعب وكيانه السياسي وديمقراطيته الداخلية في خطر حقيقي، وسهل الأمور على الاحتلال ومعه الإدارة الأميركية.

وعلى الرغم مما حدث ويحدث اليوم سياسياً وميدانياً، وكله يهدد المصالح الوطنية الفلسطينية، فإنني ما زلت أرى أن مضمون وثيقة الأسرى (وثيقة الوفاق الوطني) وموضوعاتها ما زالت صالحة، ويمكن البناء عليها لاستعادة الوحدة عندما تنضج أوضاع كل من "حماس" و"فتح" للحل السياسي الداخلي، وتستجيباً لنداء الوطن والشعب والمصلحة الوطنية، مع الإدراك أن هذا يتطلب إقدام قيادة "حماس" على التراجع سياسياً وميدانياً عن نتائج حسمها العسكري، واستجابة قيادة فتح والرئاسة الفلسطينية للحوار الوطني ووضع كل مشكلات وهموم الشعب والوطن والتحديات التي تواجهه على طاولة الحوار الوطني الشامل.

وفي هذا الشأن أتوجه بالتحية والتقدير والأمل بالحرية لكل الأسرى القابعين في معتقلات الاحتلال ولكل الأسيرات، قادة وكوادر وأعضاء. فكلهم عنوان للحرية، وأخص بالذكر الإخوة الذين ساهموا في إنضاج وإخراج وثيقة الأسرى، وفي مقدمهم: مروان البرغوثي وعبد الخالق النتشه وبسام السعدي ومصطفى بدارنه، وغيرهم كثيرون لا مجال لذكر أسمائهم.

■ بعد تحريك من الأسرى كيف ترى دورك على المستويين الشخصي والوطني تجاه قضية الأسرى؟

□ المطلوب دور جماعي، سياسي وقانوني، للتصدي لقضية الأسرى باعتبارها مسألة سياسية - قانونية - وطنية وإنسانية. شخصياً سأبذل كل جهد وفاء لما تحمله هؤلاء الأبطال الصامدون وطنياً وسياسياً وإنسانياً. وفي مقدم ما أدعو إليه وأمل أن أوفق به:

أولاً: العمل في مختلف المجالات المحلية والعربية والإقليمية والدولية من أجل اعتبار الأسرة الفلسطينية في سجون الاحتلال، سواء كانوا من الضفة وغزة أو القدس أو مناطق 48 أو الجولان أو غيرهم من الأسرى العرب، وفي طبيعتهم المناضل والصديق العزيز سمير قنطار، أسرى حرية؛ إذ إن سلطات الاحتلال تتعامل معهم كسجناء أميين. وهذا لا يليق بهم وبنضالهم، ويتناقض مع القوانين الدولية واتفاقيات جنيف. إن نقل القضية بهذا المضمون والمعنى والهدف إلى المحافل الدولية المعنية، والعمل لاستصدار قرار بذلك، سيعودان بالفائدة الكبرى على الأسرة خاصة، وعلى القضية الوطنية عامة.

ثانياً: تشكيل هيئة وطنية فلسطينية تضم جميع العاملين في هذا المجال، سواء كانوا مؤسسات رسمية أو أهلية، سياسية أو قانونية، ووضع استراتيجية عمل تتولى هذه الهيئة متابعة تنفيذها على المستوى الدولي والاجتماعي والقانوني، على قاعدة المساواة بينهم باعتبارهم جميعاً أسرى ضحوا بجزء من حريتهم وحياتهم في سبيل حرية شعبهم. ■

(*) نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد أجريت المقابلة معه في رام الله أواخر آب/أغسطس 2007، بعد أسبوع من الإفراج عنه بعد خمسة أعوام وشهرين أمضاها في السجون الإسرائيلية.

(**) خالد فرّاج: عضو هيئة تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية" [2] زكريا محمد: شاعر وكاتب فلسطيني مقيم
برام الله.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx